مقدمة :

تقوم التنمية الشاملة لأى مجتمع من المجتمعات على مدى الاهتمام بالإنسان كأساس ضرورى فيها، حيث إنه يضطلع بأعباء هامة وهادفة فى تحقيق عملية التنمية، باعتبار البشر الثروة الجوهرية والحقيقية للأمم، وأن التنمية الحقيقية هى التى تتم من خلالهم وتسعى إلى توسيع خيارات البشر، وقد نال التعليم حظاً وافراً من الاهتمام على أيدى العلماء فى مختلف أنحاء العالم، وذلك لأن التعليم هو أساس إعداد القوى البشرية اللازمة للتنمية.

وفى ظل السمات العصرية والتغيرات المستقبلية المتلاحقة على التعليم، وما يوصف به عالم اليوم من إنه عصر الانفجارات الثلاثة : "انفجار معرفى - انفجار سكانى - انفجار فى الآمال والطموحات"، تغيرت نظم الحياة والمفاهيم والمعتقدات السياسية، وأصبح العالم كله وكأنه نظام واحد مترابط الأجزاء يصعب على أى مؤسسة أو مجتمع أو نظام فرعى أن يعيش فى عزلة عن عالمه الكبير[١].

وتعد المدرسة المؤسسة التربوية الرسمية التى أقامها المجتمع، لتعمل على خدمة أهدافه العامة، وهى تنشئة المواطن الصالح تنشئة قائمة على المبادئ والقيم والتقاليد المرغوب فيها، وفى ضوء الظروف الحالية التى يجتازها مجتمعنا المصرى والتى لفتت الانتباه إلى التعليم المصرى وحتمية تطوره وتقدمه، والمضامين الكامنة فى إعلان السيد رئيس الجمهورية أن يكون التعليم هو المشروع القومى لمصر خلال عقد التسعينات يكفل انطلاقها إلى آفاق القرن الحادى والعشرين وما يفرضه هذا الإعلان من تبعات بالنسبة لتوفير تعليم ذى نوعية جيدة تساير متطلبات القرن الحادى والعشرين[٢].

إن التعليم يواجه فى الوقت الراهن تحديات، ومتغيرات عديدة توجب مراجعة أهدافه، وفلسفته، وتنظيماته، ومناهجه، وعلاقته بالمجتمع الذى يوجد فيه، ومواجهة التعليم لهذه التحديات ليس الغرض منها الاقتصار فقط على حل مشكلات حاضرة، إذ أن المؤسسات التعليمية تعانى من غموض السياسات أو انعدامها، والعديد من المشكلات التى تعوق سير

---

(١) جمال أبو الوفا، سلامه عبد العظيم : اتجاهات حديثة فى الإدارة المدرسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٤٧.

(٢) خطاب السيد الرئيس محمد حسنى مبارك، أمام الجلسة المشتركة لمجلس الشعب والشورى فى ١٤/١١/١٩٩١م.

العملية التعليمية، ولذلك تعد عملية تطوير التعليم، وإصلاح مساره ضرورة ملحة يسعى إليها المجتمع كله، وتعكف على دراستها الهيئات والمؤسسات الدولية فى محاولات جادة لإيجاد صيغ جديدة تعود بالخير والرخاء على البشرية، لأن النهوض بالتعليم هو نقطة البداية الصحيحة فى أى إصلاح يستهدف إقامة مجتمع قادر على مواجهة تحدياته[١].

والحكومة وحدها - ومهما رصدت من مبالغ ضخمة لإصلاح التعليم وتطويره - لايمكنها أن تفى بمتطلبات التعليم والإصلاحات المنشودة فالأمر يحتاج - أكثر من أى وقت مضى - إلى تكاتف كل الجهود الوطنية المخلصة والقادرين من أبناء مصر فى تمويل التعليم[٢].

وتعد الجهود الأهلية -المتمثلة فى مؤسسات المجتمع المدنى -فى التعليم من الموضوعات القديمة المتجددة، والتى تحتل مكانة هامة فى المجتمعات المختلفة، وتأتى هذه الأهمية فى البداية من كون الجهود الأهلية تعبيراً عن مبدأ ديمقراطية التعليم، حيث إن إقامة التربية على أسس ديمقراطية، ليس معناه توفير المزيد من التعليم لعدد أكبر من الناس فقط، بل معناه - أيضاً - اشتراك عدد أكبر من الأشخاص فى تسيير شئونها، وهذا يعنى اشتراك المواطنين فى عمليات التطوير والإصلاح التعليمى ترجمة حقيقية للتعليم والمبادئ الديمقراطية.

وتتجلى أهمية الجهود الأهلية فى مجال التعليم عندما ندرك أن التربية قضية تهم كل أفراد المجتمع، مما يقتضى الأخذ بآرائهم حول سياساته وإجراءاته وعن تقييمهم لنتائج تطبيقه ومشكلاته.

وهناك العديد من الجوانب فى النظام التعليمى التى لا يمكن إدراكها إدراكاً سليماً إلا من خلال مشاركة العاملين داخل النظام التعليمى وأبناء المجتمع، حيث إن ذلك يعطى صورة حقيقية عن الواقع التعليمى ومشكلاته، ومدى احتياجه إلى مساهمة الجهود الأهلية[٣].

كما أن التربية لها جوانبها المتعددة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مما يتطلب أن تتعاون جهات تربوية وغير تربوية لمعالجة مسائل التربية، حيث إن ذلك هو

---

(١) وزارة التربية والتعليم : مشروع مبارك القومى، إنجازات التعليم فى ٤ سنوات، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٩ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم "نظرة إلى المستقبل"، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، ١٩٩٢، ص٣٥ .

(٣) سعيد إسماعيل على : "أعمدة عشر لسياسة التعليم"، مجلة دراسات تربوية، مجـ٦، جـ٣٣، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، ١٩٩١، ص ص١٤، ١٥ .

الطريق الصحيح لحسن تشخيصها والتصدى لحل مشكلاتها، وإنه مما يزيد من أهمية الجهود الأهلية فى مجال التعليم، إن التعليم أصبح مكلفا، خاصة فى ظل غلبة القيم الديمقراطية وما ترتب عليها من إقبال الناس على التعليم بصورة متزايدة[١].

وبعد إعلان السيد رئيس الجمهورية عام (١٩٩٢) باعتبار التعليم المشروع القومى لمصر خلال التسعينات كان له - صدى واسع - على الصعيد المحلى وخاصة بين المثقفين، فجاء الإعلان مؤذنا بعقد مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى (١٩٩٣) وما تلاه من مؤتمرات وندوات واجتماعات، وسرعان ما انتقلت ردود الفعل إلى المسئولين على اختلاف مواقعهم، ثم إلى رجل الشارع الذى بدأ يتزايد إدراكه لخطورة التعليم بالنسبة لمستقبل الأمة باسرها.

وقد أمتدت أصداء النظر إلى التعليم كمشروع قومى لمصر إلى المحافل الدولية ونالت التقدير الكافى من منظمة اليونسكو التى دعت الدول الأخرى إلى أن تحذو حذو مصر فى هذا الشأن[٢].

وانطلاقا من هذه الأهمية لمؤسسات المجتمع المدنى فى التعليم، نجد أن المجتمعات المتقدمة تأخذ بها، ففى انجلترا عندما كانت الدولة بطيئة فى القيام بدورها فى التعليم، قامت الجمعيات الأهلية، والجماعات التطوعية - ومؤسسات المجتمع المدنى-، والأفراد القادرون بحمل التبعة وإمداد التعليم بالمتطلبات التربوية المختلفة، ولقد أدى هذا العمل التربوى التعليمى لهؤلاء الرواد إلى تكوين اهتمام بالتعليم وكذلك تقليد ثابت للجهود التطوعية والتى تستمر إلى الآن حيث إن مسئولية التعليم فى انجلترا سواء فى إدارته أو تمويله مسئولية شعبية حكومية، وإذا كان هذا النموذج يدل على أن الدول المتقدمة تتجه نحو الاهتمام بالجهود غير الرسمية فى التعليم، فإن الأمر يزداد أهمية فى المجتمعات النامية، لحاجاتها الشديدة لتخطى سنى التخلف بجهد مضاعف[٣].

---

(١) محمود عباس عابدين : مسيرة علم اقتصاديات، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس، دراسات فى اقتصاديات التعليم وتخطيطه، المجلد (٨٦)، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٦ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : مشروع مبارك القومى، إنجازات التعليم فى ٤ سنوات، مرجع سابق، ص٥٣ .

(٣) صبحى شعبان على شرف : الإسهامات التربوية للجمعيات الأهلية بمحافظة المنوفية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنوفية، ١٩٩٤، ص٣ .

وتؤكد الاتجاهات التربوية المعاصرة على أنه من الضرورى لعمليات تطوير التعليم وإصلاحه، إشراك الأهالى فيه، والمهتمين به من أبناء المجتمع.

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر أحد أبعاد السياسة التعليمية، حيث تشير السياسة التعليمية إلى أن حجم الاعتمادات المالية التى توفرها الدولة للتعليم ومتطلباته المختلفة بما فيها إنشاء الأبنية التعليمية والارتفاع بنسبة الاستيعاب، حيث شملت الاستراتيجية الأخيرة لتطوير التعليم على مجالات عديدة نذكر منها ما يلى[١]:

- توفير العدد الكافى من الأبنية التعليمية اللازمة لتطوير التعليم وتجهيزها بالمعامل والوسائل التعليمية اللازمة للعملية التعليمية حتى تستوعب أكبر عدد من التلاميذ.
- خفض الكثافة التعليمية داخل الفصول.
- تحسين الأوضاع المادية للمعلمين وعلاج الرسوب الوظيفى الذى عانى منه المعلمون سنوات طويلة.
- هذه هى بعض المجالات الأساسية التى نصت عليها استراتيجية تطوير التعليم، ولتعددها عجزت الدولة عن الوفاء بها وما تطمح إليه من تقديم الخدمة التعليمية والتربوية على أكمل وجه ولذلك لابد من الاستفادة بكافة الجهود بما يحقق إسهام الأهالى فى تربية أبنائهم مع الدولة.

وفى ضوء ما سبق يتطلب الأمر توفير اعتمادات كبيرة لاقبل للحكومة وحدها بتوفيرها لإزالة التراكمات السلبية فى التعليم من جهة، ولتنفيذ استراتيجية تطويره من الجهة الأخرى وفى هذا الإطار تصبح الجهود الأهلية فى العملية التعليمية أمراً ضرورياً، وذلك لأن تاريخ التعليم المصرى مفعم بالنماذج المضيئة للجهود الأهلية وأكبر مثال على ذلك إنشاء الجامعة المصرية فى عام ١٩٠٨ بالجهود الأهلية، وفى السنوات الأخيرة ضربت "جمعية التنمية والطفولة" مثلاً ناصعاً للتكافل ببناء خمس وثلاثين مدرسة مكتملة الأجهزة والوسائل، كما قامت جمعية رجال الأعمال بإنشاء ثلاثين مدرسة مكتملة الأجهزة والوسائل[٢].

وبمراجعة التراث النظرى للعمل الأهلى وجهوده فى تطوير التعليم نجد العديد من الكتابات التى تناولت ذلك القطاع ولكن بصورة فردية، أى التركيز على جانب واحد مثل

---

(١) وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية فى مصر، القاهرة، يوليو، ١٩٩٥، ص٤٨ .

(٢) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية : تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل الجامعى فى مصر، القاهرة، ١٩٩٦، ص٤ .

الجمعيات الأهلية، أو جمعيات رجال الأعمال، أو النقابات، فمن هذا المنطلق نحاول فى البحث الحالى الوقوف على ما تقدمه تلك المؤسسات ودورها فى تطوير التعليم، حيث عملت هذه المؤسسات على نشر التعليم فى معظم أرجاء البلاد وكذلك كان من بين أهدافها تعبئة كافة طاقات المجتمع لتحقيق الأهداف القومية التى تحددها السياسة العامة للدولة كما تشترك فى وضع السياسة التعليمية.

مشكلة البحث :

لا يتوقف إسهام مؤسسات المجتمع المدنى مع الدولة عند حدود التمويل للتعليم فقط، بل يمتد إلى المشاركة فى وضع السياسات التربوية، وكذلك الأهداف والتشريعات المتعلقة بتطوير النظام التعليمى، حيث تعد تلك المؤسسات تعبيراً عن الرأى العام والقوى الوطنية المنشغلة بالشأن التعليمى، وإن كان من الصعب أن نتوقع تنشيط دور تلك المؤسسات فى التعليم المصرى بشكل غير مخطط وفق الأصول العلمية، إذ يقتضى الأمر أن يتم ذلك التنشيط على أسس علمية سليمة، وخطوات متعاقبة، ولذا سيحاول الباحث فى هذا البحث إبراز دور مؤسسات المجتمع المدنى فى تطوير وتحديث النظام التعليمى، فى ضوء خبرات بعض الدول من حيث استغلال الإمكانات المتوفرة لديها أفضل استغلال، بما يتلاءم مع ظروف كل مؤسسة.

وبناء على ما سبق تحددت مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسى التالى :

ما دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التعليم المصرى؟ وكيف يمكن الارتقاء بها فى ضوء خبرات بعض الدول؟

وللإجابة على هذا التساؤل اتبع الباحث مجموعة من الخطوات المرتبة التى فى مضمونها تجيب عن مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية :

١-ما واقع مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر؟ وما أهم القوى والعوامل التى أدت إلى ظهورها؟

٢-ما دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التعليم المصرى؟ وما أهم المعوقات التى تقابلها وتحول دون قيامها بدورها فى التعليم المصرى؟

٣-ما واقع مؤسسات المجتمع المدنى فى دول المقارنة؟ وما دورها فى التعليم؟

٤-ما أهم ملامح التصور المقترح للارتقاء بدور مؤسسات المجتمع المدنى فى التعليم المصرى؟

أهداف البحث :

استهدف البحث الحالى عدة أهداف قام من أجلها وهى :

١-التعرف على واقع مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر، وأهم القوى والعوامل التى أدت إلى ظهورها.

٢-الوقوف على دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التعليم فى مصر بالإضافة إلى الكشف عن أهم المعوقات التى تقابل المؤسسات وتحول دون قيامها بدورها فى التعليم المصرى.

٣-معرفة دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التعليم فى دول المقارنة، وكيفية الاستفادة منها فى التعليم المصرى.

٤-محاولة الوصول إلى تصور مقترح للارتقاء بدور مؤسسات المجتمع المدنى فى مجال التعليم فى مصر فى ضوء الدروس المستفادة من دول المقارنة.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الأمور الآتية :

- تأتى أهمية البحث من حيوية المشكلة التى يتعرض لها، لأنه يمثل إحساسا عاما شائعا بين المؤسسات الموجودة فى المجتمع.

- يعتبر التعليم موضوع الساعة بل كل ساعة لأن تقدم الأمم يقاس بقدرتها العلمية، وفى ضوء الاستراتيجية التى وضعتها الدولة لتطوير التعليم وتكريس كافة الجهود لتحقيقها، حيث المشاركة من جانب الأفراد والمؤسسات فى مواقف الحياة ومشكلات المجتمع، لذلك يقوم البحث الحالى بمحاولة كشف النقاب عن دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التعليم المصرى والتعرف على معوقات ذلك الدور.

- حيث يعتبر تشجيع الجهود الأهلية أحد عناصر السياسة التعليمية فى مصر، وذلك لسد العجز من جانب الدولة فى القيام بتوفير كافة متطلبات العملية التعليمية نتيجة لأسباب عديدة منها : الإقبال المتزايد على التعليم.

- يقوم البحث الحالى بمحاولة الارتقاء بدور مؤسسات المجتمع المدنى فى التعليم، وذلك عن طريق الاستفادة من خبرات بعض الدول وهى لبنان - تونس - المغرب.

منهج البحث :

استخدم البحث الحالى المنهج المقارن حتى يتسنى له تشخيص واقع مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر، والدور الذى تقوم به فى تطوير التعليم المصرى وتحديد المعوقات وطرح الحلول فى ضوء خبرات بعض الدول، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة نتائج الدراسة الميدانية.

أدوات البحث :

استعان الباحث بأدوات تساعده فى بحثه وتتمثل فيما يلى :

١- **الزيارات الميدانية** : قام الباحث بعمل زيارات ميدانية لبعض مؤسسات المجتمع المدنى فى بعض محافظات جمهورية مصر العربية كوسيلة للتعرف على الإسهامات التى تقدمها فى مجال التعليم ومعوقاتها.

٢- **المقابلات الشخصية** : تمت المقابلات الشخصية غير المقننة مع بعض أعضاء مجلس الإدارة والمستفيدين وذلك من أجل التوصل إلى بعض المعلومات الخاصة بالبحث والتى تدور فى فلكها ومجالها وبعض المعلومات الأخرى التى يتم فى ضوئها إعداد أسئلة الدراسة الاستطلاعية.

٣- **الاستبيان** : يعد الاستبيان فى هذا البحث هو الأداة الرئيسية لجمع البيانات والمعلومات، حيث يتيح ترجمة أهداف البحث ترجمة دقيقة، وذلك لأنه يمكن تطبيقه على عدد كبير فى وقت واحد، ولذلك استخدم الباحث استبيان يوضح دور مؤسسات المجتمع المدنى فى تطوير التعليم المصرى.

حدود البحث :

تمثلت حدود البحث فى :

١-الحد الموضوعى :

حيث التزم البحث الحالى بدراسة دور مؤسسات المجتمع المدنى فى تطوير التعليم المصرى، والتعرف على معوقات ذلك الدور، ثم اقتراح الحلول المناسبة لهذه المعوقات فى

ضوء الاستعانة، ببعض الخبرات فى هذا الصدد، وقد تم اختيار الجمهورية اللبنانية، والجمهورية التونسية، والمملكة المغربية وذلك للمبررات الآتية :

- تشابه تلك الدول مع مصر فى الظروف التاريخية من حيث تأثير الاستعمار بالإضافة إلى العزلة والتخلف الحضارى.
- تشابه تلك الدول مع مصر من حيث الوضع الاقتصادى فجميعها دول آخذه فى النمو ومقبلة على مرحلة تغيير شامل فى كافة الاتجاهات.
- تشابه تلك الدول مع مصر من حيث اللغة فجميعها تتحدث اللغة العربية.
- تشابه تلك الدول فى بعض المشكلات التى تعانى منها.
- تشابه تلك الدول فى العادات والتقاليد حيث أن معظم تلك الدول يوجد بها الديانة الإسلامية وتوجد المسحية.
- قرب تلك الدول من بعضها يجعلها قادرة على الاتصال والاستفادة من بعضها.
- تمثل تلك الدول دولة من دول المشرق العربى ودولتين من دول المغرب العربى.
- تمثل تلك الدول نظامين من الحكم مختلفين حيث يوجد النظام الجمهورى فى كل من لبنان وتونس، والنظام الملكى فى المملكة المغربية.
- للاستفادة من تجارب تلك الدول فى مجال مؤسسات المجتمع المدنى ودورها فى التعليم حيث حيوية ذلك الدور.

٢-الحد البشرى :

حيث اقتصر الباحث فيه على عينة من أعضاء مجالس الإدارة لمؤسسات المجتمع المدنى وكذلك المستفيدين منها.

٣-الحد الجغرافى :

حيث اقتصر الباحث فى بحثه على بعض محافظات جمهورية مصر العربية المتمثلة فى المحافظات الآتية "الجيزة - القليوبية - الشرقية - الغربية" ويرجع ذلك إلى :

أ-صعوبة تطبيق البحث على جميع محافظات الجمهورية نظرا لجهد الباحث وأن ذلك عمل شاق يتطلب فريق عمل متكامل.

ب-راعى الباحث أن تكون العينة مقسمة إلى محافظات من وجه بحرى ومحافظات من القاهرة الكبرى.

٤-الحد الزمني :

وتضمن زمن إجراء البحث فى الفترة من (١٩٩٨م - ٢٠٠٠م) وتم تطبيق الدراسة الميدانية فى الفترة الزمنية ٢٠٠٠/١/٣٠م حتى ٢٠٠٠/٥/١٥م .

مصطلحات البحث :

ارتكز البحث على المصطلحات الآتية :

١-الدور :

ويعرف بأنه جملة الأفعال والواجبات التى يتوقعها المجتمع من هيئاته وأفراده ممن يشغلون أوضاعا اجتماعية معينة، فى موقف معين[١]، ويمكن تناول الدور من خلال ثلاث مستويات هى[٢]:

أ-الدور المحدد [المرسوم - الموصوف].

ب-الدور الواقعى [المنفذ - الممارس - الفعلى].

جـ-الدور المتوقع [المنتظر - المثالى].

٢-مؤسسات المجتمع المدنى :

تعرف على أنها تعبير عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة فى المجال العام بين الأفراد والدولة ويتكون المجتمع المدنى من عناصر أو تنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية، وغيرها من جماعات المصالحة[٣].

وهناك من يعرفها "بأنها كل ما هو غير الدولة أى المجالات التى تحكمها آليات السوق مثل المشروعات الخاصة والمنظمات التى تدافع عن مصالح خاصة والروابط التطوعية"[٤].

وتعريف آخر يعرفها "بأنها الوعاء الذى يضم كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية الذى يشمل عديدا من المؤسسات والروابط وغيرها من أشكال التنظيم الاجتماعى"[٥].

---

(١) صلاح الدين جوهر : مقدمة فى إدارة وتنظيم التعليم، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٨١ .

(٢) عوض توفيق وآخرون : تنظيم المجتمع "أساسيات فى الممارسة وتجارب"، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص٨٨ .

(٣) سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، التقرير السنوى ١٩٩٣، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٢ .

(٤) تيموثى ميتشل : الديمقراطية والدولة فى العالم العربى، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٣ .

(5) Blaney, D., & Pasha, M., Civil Society and Democracy in Third World, Anbiguities and Historical Possibilities in Studies Comparative International Development, Vol.28, No.1, Spring 1993, P.6.

وفى ضوء ما سبق يمكننا أن نصل إلى تعريف إجرائى لمؤسسات المجتمع المدنى على أنها :

"هى المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تعمل ميادينها المختلفة فى استقلال نسبى عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة".

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة تتعلق بموضوع الدراسة التى تفيد موضوع البحث حيث إن هناك بعض الجوانب المشتركة بين هذه الدراسات والبحث الحالى، ولذا يقوم الباحث بعرض تلك الدراسات فيما يلى :

١- الجهود التربوية لبعض الجمعيات النسائية المصرية[١]:

تناولت هذه الدراسة دور الجمعيات النسائية فى مصر فى التعليم وذلك بالتطبيق على ثلاث جمعيات فى محافظة القاهرة، وهدفت الدراسة إلى ما يلى :

- التعرف على ما تقدمه الجمعيات النسائية من إسهامات تربوية للوفاء بالاحتياجات التربوية للمرأة.
- التعرف على أهم المجالات التى تسهم فيها الجمعيات النسائية المصرية.
- الكشف عن واقع الجمعيات النسائية فى مصر.
- وضع تصور مقترح للارتقاء بدور هذه الجمعيات فى مجال التعليم.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى، لوصف الوضع القائم للجهود التى تبذلها هذه الجمعيات تطبيقا على ثلاث جمعيات فى مدينة القاهرة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية لتحليل الدراسة الميدانية.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلى : إلى أن لهذه الجمعيات أهميتها فى الوفاء بكثير من الاحتياجات التربوية للمرأة وخاصة المرأة الأمية، لابد من دعم هذه الجمعيات من جانب الحكومة والأفراد لكى تقوم بدورها على أكمل وجه، وإعطاء هذه الجمعيات قدرا من الحرية فى ممارسة نشاطها من جانب الحكومة.

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها لابد من إعادة النظر فى القانون الذى يحكم العمل فى هذه الجمعيات.

---

(١) فتحية عبد الجواد أحمد : الجهود التربوية لبعض الجمعيات النسائية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٥م.

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الحالى من حيث الهدف والمنهج المستخدم وكذلك من حيث مجتمع الدراسة ورغم ذلك الاختلاف إلا أن البحث الحالى استفاد من هذه الدراسة فى الإطار النظرى وكذلك فى مصطلحات البحث.

٢- الدور التعليمى والتثقيفى للجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة[١]:

تناولت هذه الدراسة الدور التعليمى والتثقيفى للجمعيات النسائية بدولة الإمارات وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ما يلى :

- ما تقدمه الجمعيات النسائية فى دولة الإمارات من أنشطة ثقافية وتعليمية للمرأة.
- الكشف عن الصعوبات التى تعترض هذه الجمعيات أثناء تأديتها لهذه الأنشطة.
- وضع تصور مستقبلى لأهداف وأنشطة هذه الجمعيات.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى لوصف واقع هذه الجمعيات ووضع التصور المستقبلى لهذه الجمعيات، وذلك بالاعتماد على المقابلة الشخصية للعاملين بهذه الجمعيات.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلى :

- إن ما تقدمه هذه الجمعيات لا يفى باحتياجات المرأة فى الإمارات من الناحية التعليمية والتثقيفية.
- إن أهم المشكلات التى تواجه هذه الجمعيات هو عدم انفتاحها على العالم الخارجى.
- إنه يوجد قصور من جانب أعضاء مجلس الإدارة فى هذه الجمعيات.
- لابد من بذل المزيد من الجهد من جانب هذه الجمعيات فى مجال تثقيف المرأة.

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها أن يواجه اهتمام هذه الجمعيات إلى الاهتمام بتعليم وتثقيف المرأة فى الإمارات.

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الحالى من حيث الهدف والمنهج المستخدم وكذلك مجتمع الدراسة.

واستفاد البحث الحالى من هذه الدراسة فى مصطلحات البحث والإطار النظرى.

---

(١) آمنة خليفة محمد : الدور التعليمى والتثقيفى للجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٨م.

٣- الجهود التربوية لجمعيات الشبان المسلمين العالمية (دراسة تقويمية)[١]:

تناولت هذه الدراسة الجهود التربوية لجمعيات الشبان المسلمين العالمية وهدفت هذه الدراسة إلى ما يلى :

- التعرف على ما تقدمه جمعيات الشبان المسلمين من أنشطة وبرامج لتربية الشباب ورعايتهم.
- التعرف على الأهداف التى تسعى لتحقيقها ومحاولة النهوض بها.

واستخدمت الباحثة المنهج التاريخى لتتبع مسيرة هذه الجمعيات منذ إنشائها عام ١٩٢٧، مع الاعتماد على المنهج الوصفى لوصف واقع الأنشطة التربوية بها، من خلال المقابلات الشخصية المفتوحة، والوثائق التى توجد بالجمعيات لدراسة وتحليل الواقع والعمل على تقويمه فى ضوء أهداف وتعاليم الإسلام، وقد توصلت الدراسة إلى أن جمعيات الشبان المسلمين العالمية أسهمت بقدر كبير فى تقديم أنشطة تربوية سواء في مجال التربية الدينية أو السياسية أو الفنية أو المسرحية أو الرياضية، مما يعدله أهميته فى بث الدافع الدينى ومقاومة ظاهرة التغريب.

وعلى الرغم من اتفاق هذه الدراسة مع البحث الحالى من حيث الهدف وهو دراسة الجهود التربوية لإحدى مؤسسات المجتمع المدنى.

إلا أنها تختلف عنها من حيث إن البحث الحالى شمل أنواع متعددة من مؤسسات المجتمع المدنى ولم يقتصر على نوع واحد.

٤- الإسهامات التربوية للجمعيات الأهلية بمحافظة المنوفية "دراسة وصفية تقويمية"[٢]:

تناولت هذه الدراسة إحدى الجمعيات الأهلية التى لها دور بارز فى التعليم فى محافظة المنوفية وهدفت هذه الدراسة إلى ما يلى :

- التعرف على الإسهامات التربوية التى قامت بها الجمعيات الأهلية فى محافظة المنوفية.
- الوقوف على أهم المشكلات التى تواجه تلك الجمعيات.
- التوصل إلى مقترحات للارتقاء بهذه الإسهامات.

---

(١) أسمهان السيد عيسى : الجهود التربوية لجمعيات الشبان المسلمين العالمية (دراسة تقويمية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٠ .

(٢) صبحى شعبان على شرف : الإسهامات التربوية للجمعيات الأهلية بمحافظة المنوفية، مرجع سابق.

واستخدم الباحث المنهج التاريخى وذلك لتتبع تاريخ الجهود الأهلية فى التعليم بمصر، كما استخدم الباحث المنهج الوصفى وذلك لوصف وتحليل الإسهامات التربوية التى تبذل من قبل الجمعيات الأهلية بالإضافة إلى بعض الأساليب الإحصائية.

ومن خلال الإطار النظرى والدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- بذل المزيد من الجهد فى زيادة الاشتراك من قبل الشعب فى دعم الجمعيات الأهلية.
- توجيه اهتمام الجمعيات إلى الإسهام فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- توجيه اهتمام الجمعيات إلى الإسهام فى مجال التعليم.
- قلة الأعداد ذوى الاهتمام بالتعليم فى مجلس إدارة تلك الجمعيات.
- لابد من إعطاء قدر مناسب من الديمقراطية فى الممارسة لهذه الجمعيات.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها لابد من النظر فى القوانين التى تحكم عمل هذه الجمعيات.

وكذلك توجيه اهتمام هذه الجمعيات إلى إنشاء العديد من دور الحضانة والأندية الثقافية والمدارس التى تعمل على نشر التعليم والثقافة بين الأفراد.

وتتفق هذه الدراسة مع البحث الحالى من حيث تناولها للإسهامات التربوية للجمعيات الأهلية.

وتختلف عن البحث الحالى من حيث المنهج المستخدم وكذلك من حيث مجتمع الدراسة فقد طبقت هذه الدراسة على جمعية واحدة فى محافظة المنوفية وهى جمعية المساعى المشكورة أما البحث الحالى فقط طبق على أربع محافظات فى جمهورية مصر العربية وكذلك على جميع أنواع مؤسسات المجتمع المدنى.

٥- تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل الجامعى فى مصر[١]:

تناولت هذه الدراسة دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل الجامعى فى مصر وهدفت هذه الدراسة إلى :

- استكشاف الطريق أمام تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى المراحل المختلفة للتعليم قبل الجامعى.
- التوصل إلى الأساليب الأكثر فعالية لتنشيط الجهود التعليمية غير الحكومية.

---

(١) سعيد جميل سليمان : تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل الجامعى فى مصر، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٦م.

- وضع تصور لما يجب أن يكون عليه دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل الجامعى.

واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى وذلك بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائى، ومن خلال الإطار النظرى والدراسة الميدانية توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- غياب التخطيط الواضح للتنمية، وتعذر التعرف على أهداف البرامج المعلنة مما يجعل الجمعيات بحاجة إلى التعرف على الاحتياجات الحقيقية للتنمية.
- عدم وجود اتصال بين الجمعيات الأهلية مع بعضها البعض.
- ميل الأجهزة المتعاملة مع الجمعيات الأهلية إلى المركزية.
- عزوف الكثير من الجمعيات الأهلية عن المشاركة بفعالية فى المجال التعليمى بسبب صعوبة تدبير التمويل اللازم.
- قلة الخبرات التعليمية المتاحة للجمعيات الأهلية وضعف الدافعية للجهود التطوعية.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها :

فتح قنوات للتواصل والمشاركة فى الرأى بين الجمعيات وبعضها البعض وبينها وبين الهيئات الحكومية من جهة أخرى.

وتتفق هذه الدراسة مع البحث الحالى فى تناولها لدور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم وركزت على التعليم قبل الجامعى، بينما ركز البحث الحالى على دور مؤسسات المجتمع المدنى بجميع أنواعها فى التعليم بجميع مراحله.

وتختلف الدراسة السابقة عن البحث الحالى حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفى على حين استخدم البحث الحالى المنهج المقارن.

كذلك تختلف فى مجتمع الدراسة حيث ركزت الدراسة السابقة على محافظات القاهرة والجيزة أما البحث الحالى فقد ركز على أربع محافظات تمثل جمهورية مصر العربية بالإضافة إلى تناوله جميع أنواع مؤسسات المجتمع المدنى.

أما عن وجه الاستفادة، فقد استفاد البحث الحالى فى معرفة بعض المصطلحات وكذلك الإطار النظرى للبحث.

وقد استفاد البحث الحالى من هذه الدراسة التعرف على إسهامات الجمعيات الأهلية كأحد مؤسسات المجتمع المدنى فى مجال التعليم، وكذلك فى الإطار النظرى والتعرف على ما يمكن أن يواجه الجمعيات من مشكلات.

٦-المجتمع المدنى وأهداف التنمية البشرية فى المجتمع العربى[١]:

تناول هذا البحث المجتمع المدنى وأهداف التنمية البشرية فى الوطن العربى ويهدف البحث إلى :

- التعرف على مفهوم التنمية البشرية.
- الوقوف على مفهوم المجتمع المدنى وتطوره.
- الكشف عن دور المجتمع المدنى فى التنمية.
- الضرورات لتحرير منظمات المجتمع المدنى.

واتبع الباحث المنهج الوصفى فى عرضه لهذا الموضوع من حيث التعريف بالمجتمع المدنى والتنمية البشرية.

وسارت الدراسة طبقا للخطوات التالية :

التعرف على مفهوم التنمية البشرية ومفهوم المجتمع المدنى من خلال التعرض لمجموعة من التعريفات وعرضها وتحليلها.

المجتمع المدنى أحد جياد الرهان التنموى، وتوصل الباحث إلى مجموعة من الملاحظات التى تعد مؤشرات على ضعف هذه المنظمات وهى :

- لا تعيش هذه المنظمات مراحل منشقة أو حتى متجانسة مما يؤدى إلى وجود عقبات أمام إمكانات التنسيق بينها وتحقيق قدر من التكامل.
- تخضع جميع تنظيمات المجتمع المدنى لمجموعة من القوانين التى صاغتها السلطات السياسية لترتيب حركة تنظيمات المجتمع المدنى.
- تعانى معظم منظمات المجتمع المدنى من نقص العمل التطوعى الكفء والإدارة العلمية ومحدودية الموارد المالية.
- تعانى بعض المنظمات من انعدام الممارسة الديمقراطية والاعتماد على أهل الثقة.

وتناولت الدراسة السابقة مدى إسهام المجتمع المدنى فى تحقيق أهداف التنمية البشرية.

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى : المجتمع المدنى وأهداف التنمية البشرية فى الوطن العربى، المؤتمر العلمى الأول، الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببنها، أغسطس ١٩٩٦م.

وتتفق هذه الدراسة مع البحث الحالى فى الموضوع وتناولها لمفهوم مؤسسات المجتمع المدنى.

ولكنها اختلفت عن البحث الحالى فى استخدامها للمنهج حيث استخدمت المنهج الوصفى أما البحث الحالى استخدم المنهج المقارن.

وكذلك مجتمع الدراسة فقد استفاد البحث الحالى من الدراسة السابقة فى التعرف على مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى والإطار النظرى للبحث.

٧-المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر "دراسة فى التسامح السياسى لدى النخبة السياسية من ١٩٨٢ - ١٩٩٣"[١]:

تناولت هذه الدراسة المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر وحددت تلك المقومات فيما يلى :

١-التعددية التنظيمية أى تعدد التنظيمات والتشكيلات الفاعلة.

٢-الاستقلال النسبى عن الدولة.

٣-مدى توافر التسامح السياسى وقبول الحق فى الاختلافات بين المنظمات والدولة.

وهدفت الدراسة إلى :

- الوقوف على مدى توافر الحرية فى الاستقلال لهذه المؤسسات عن الدولة.
- التعرف على دور هذه المؤسسات وتأثيره فى الحياة داخل الدولة.
- التعرف على أنماط العلاقات التى تدور داخل هذه المؤسسات.
- وضع تصور لما يجب أن تكون عليه المؤسسات داخل الدولة فى ضوء ظروفها وواقعها.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى وذلك بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائى للتعرف على المقومات الثقافية للمؤسسات.

وكان من أهم النتائج التى توصلت إليها الباحثة ما يلى :

- إنه بنفس القدر الذى يتوافر فيه المقوم الأول للمجتمع المدنى فى مصر وهو التعددية التنظيمية بنفس القدر الذى يندر فيه المقوم الثانى وهو الاستقلال النسبى عن الدولة، فالدولة تسعى لتكبيل حركة منظمات المجتمع المدنى بسبل قانونية وسياسية من خلال سن مزيد من القوانين المقيدة.

---

(١) هويدا عدلى رومان بطرس : المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر "دراسة فى التسامح السياسى لدى النخبة السياسية من ١٩٨٢-١٩٩٣"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

- إن الكثرة الكمية لمنظمات المجتمع المدنى بمختلف أنواعها لا يصحبها ثراء كيفى، فعلى الرغم من تنوع تشكيلات هذه المنظمات إلا أنها تشترك فى نفس التحديات والتى تتمثل فى أزمة مشاركة وأزمة تجنيد ودوران نخبة، وممارسات داخلية غير ديمقراطية، وصراعات داخلية وشخصية.

- إن المجتمع المدنى بصورته الراهنة ليس النظام البديل لنظام الحكم أو الدافع للتحول الديمقراطى، وعلى العكس فهو صورة مصغرة لما يسود نظام الحكم.

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها :

- ضرورة النظر فى القوانين التى تحكم عمل مؤسسات المجتمع المدنى.
- كذلك ضرورة دعم الدولة لهذه المؤسسات حتى يتسنى لها القيام بدورها على الوجه الأكمل.

وتتفق الدراسة السابقة مع البحث الحالى من حيث الموضوع حيث ركزت هذه الدراسة على المقومات الثقافية التى يجب توافرها لقيام المجتمع المدنى، بينما ركز البحث الحالى على دور مؤسسات المجتمع المدنى فى تطوير التعليم المصرى وكيفية الارتقاء به فى ضوء خبرات بعض الدول.

وتختلف الدراسة عن البحث الحالى فى المنهج المستخدم حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفى أما البحث الحالى قد استخدم المنهج المقارن.

وكذلك الدراسة ركزت على آراء مجموعة من النخبة السياسية أما البحث الحالى ركز على عينة ممثلة من أربع محافظات تمثل جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى دور هذه المؤسسات فى تطوير التعليم المصرى.

أما عن أوجه الاستفادة، فقد استفاد البحث الحالى من هذه الدراسة فى معرفة بعض المصطلحات، وكذلك فى الإطار النظرى للدراسة.

تعليق عام على الدراسات السابقة :

من العرض السابق يتضح لنا :

أن معظم الدراسات السابقة قد ركزت على نوع واحد من مؤسسات المجتمع المدنى دون التعرض لدراسة كاملة لأنواع هذه المؤسسات وكذلك دون التعرض للمعوقات التى تعانى منها فى ظل التغيير المستمر للقوانين والقرارات الخاصة بها.

اعتمدت بعض الدراسات على إظهار أهمية الجهود الأهلية فـــى التعليـــم، وبعضـــها استهدف إظهار تاريخ الجمعيات الأهلية، والبعض الآخر استهدف إبراز الإسهامات التربويـــة لبعض الجمعيات الأهلية، وجمعيات الشبان المسلمين، أما البحث الحالى فإنه يختلف من حيـث دراسته لكافة هذه المؤسسات.

اعتمدت بعض الدراسات على المنهج التاريخى والبعض اعتمد على المنهج الوصفـــى والبعض الآخر اعتمد على المنهج الوصفى والتاريخى معا، بينما البحث الحالى استخدم المنهج المقارن.

استخدمت بعض الدراسات الوثائق والســـجلات، وبعضـــها المقـــابلات والملاحظـــة والبعض الآخر المقابلة والأستبيان كأدوات لجمع البيانات والمعلومات، بينما البحـــث الحـــالى اعتمد على الزيارات الميدانية والمقابلات غير المقننة والاستبيان.

معظم الدراسات السابقة اعتمدت فى مجتمع الدراسة على محافظة واحدة أما البحـــث الحالى فقد طبق على أربع محافظات بجمهورية مصر العربية، وكذلك فى أســـاليب المعالجـــة الإحصائية.

أما عن أوجه الاستفادة فقد استفاد البحث الحالى من هذه الدراسات فيما يلى :

أ-التعرف على المفاهيم الأساسية للبحث.

ب-إعداد الاستبيان وصياغة عباراته.

جـ-التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة والتى تناسب البحث وتفسير النتائج.

د-وضع التوصيات التى تفيد مؤسسات المجتمع المدنى وذلك بغرض مواجهة بعض المعوقـلت الخاصة بها.